

النشرة

العربية - الفرنسية



نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٠ سبتمبر / ٢٠٢١

كفى سداجة



نمتلك بعد الآليات اللازمة لخوض المنافسة العالمية. أما بالنسبة لزيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان فكانت بالتأكيد محل ترحيب منا، واستوقفني فيها أمران. الأول: حضوره إلى فرنسا والغداء في فونتبليو والاحتفال بالشراكة الاستثنائية بين فرنسا وأبو ظبي والإمارات العربية المتحدة خصوصا على الصعيد الأمني والدبلوماسي والثقافي والتأهيل...

وماذا عن الصعيد الاقتصادي؟

الاعلان المشترك بين فرنسا والإمارات يقول: إن الرئيس إيمانويل ماكرون وسمو الشيخ محمد بن زايد عبرا عن إرادتهما المشتركة في تعميق وتوسيع الشراكة بين البلدين وتعزيز أبعادها التعددية وزيادة المبادلات بين شعبيهما. وفي هذا المجال، أكد الزعيمان حرصهما المستدام على متحف اللوفر - ابو ظبي. وعلى الصعيد الاقتصادي أثنى الزعيمان على تعزيز التعاون بين فرنسا والامارات ودعيا الى توسيع الشراكة الى مجالات أخرى، مؤكداً على أهمية المجال الصحي الذي توافقا على عقد شراكات جديدة فيه. وأضاف الاعلان المشترك ان الجانبين تعهدا تعزيز التبادلات الانسانية وعبرا عن أهمية الافتتاح

الأحداث التي شهدناها في منتصف شهر سبتمبر: الغاء صفقة القرن بين فرنسا وأستراليا وزيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لفرنسا وبريطانيا أثارت لديّ كثيرا من الشك والريبة. فخلف هذه الأحداث التي قد لا يجد البعض رابطا بينها، أجد شخصياً ترابطاً أكثر مما يعتقد، كونها تؤكد على تحوّل جيو إستراتيجي وجيو اقتصادي نحو الشرق، وهو يشكّل لنا في فرنسا إنذاراً مزدوجاً حتى في علاقتنا مع الشركات في العالم العربي.

الإنذار الأول يتعلق بأفاق تجارتنا الخارجية، والثاني بالتواجد الكلي للصين بشكل مباشر أو غير مباشر، ليس فقط في الدبلوماسية الدولية بل أيضا من خلال إستراتيجيتها الاقتصادية الدولية بما في ذلك في منطقتنا.

لن أتطرق إلى قضية الفواصات في العمق ما دمنا لا نملك حتى الآن ما يكفي من العناصر الدقيقة لتفسيرها. ولكن يكفي القول في هذه اللحظات أنه إذا لم تلتقط أحد أية إشارة مسبقة ولو ضعيفة تنذر بما حصل، لا في فرنسا ولا في أستراليا ولا في بريطانيا ولا في الولايات المتحدة الأميركية فهذا يعني اننا لم

المحتويات

- فانسان رينا: كفى سداجة
الصفحة ١-٢
- لقاء مع السيد رامي عدوان، سفير لبنان في فرنسا
الصفحة ٢-٥
- دول مجلس التعاون الخليجي على مسار النمو
الصفحة ٦-٧
- الاستراتيجية الصناعية المصرية
الصفحة ٨-٩
- مجموعة اكوالتير
الصفحة ١٠
- النشاط الاقتصادي الفرنسي ينتعش
الصفحة ١١
- مقابلة مع السيد ديد بيه كلينك رئيس غرفة تجارة وصناعة باريس
الصفحة ١٢
- اخبار من العالم العربي
الصفحة ١٣
- مجموعة سويس
الصفحة ١٤

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الاسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccf franco-arabe.org

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

الصادرات الصينية ٩, ١٢٢ مليار دولار اي بزيادة ١, ٢٪ على الرغم من تداعيات الجائحة.

والجدير بالذكر ان العلاقات الصينية المصرية قد ارتقت قبل سنوات عديدة الى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة وهو اعلى مستوى في سلم شبكة الشراكات الذي تعتمده الدبلوماسية الصينية. وقامت الصين باستثمارات كبرى في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حيث ركزت على التطوير العقاري لبناء منطقة صناعية مصرية صينية (تيدا السويس) مؤهلة لاستضافة الشركات الصينية وخلق ١٠,٠٠٠ فرصة عمل.

ويكفي النظر إلى مجال الطاقة، حيث الشراكة الصينية العربية تفتح آفاقا كبرى بما فيها آفاق تنوع مصادر الطاقة في الصين، وهو ما يفسح المجال امام قطر لكي تعزز موقعها كاحد أكبر مزودي الصين بالغاز، فتساهم بالتالي بخفض حصة استراليا... الى جانب تعزيز الشراكات الصناعية مع (أدنوك) وسعودي أرامكو، وقطر بتروليوم، وتزايد المبادلات مع العراق وسلطنة عمان.

ومن الواضح ان كل ذلك قد لا يبشر بالخير لتجارنا الخارجية. هذه التجارة التي وصفها وزير الاقتصاد برونو لومير مؤخرا بالقول: إذا كان هناك معيار واحد لقياس صحة الاقتصاد الفرنسي في السنوات المقبلة فهو بالتأكيد معيار الميزان التجاري الخارجي الذي ما فتىء يتدهور منذ ٢٢ عاما. انه معيار قاس وصعب علينا ولكنه للأسف صحيح.

إن التحليل لأسباب الارتفاع المضطرد لعجزنا التجاري باتت معروفة: ضعف أو هشاشة شركائنا الصناعية، وتراجع تقاط القوة التي كانت تميز التخصصات الفرنسية منذ بداية العام ٢٠٠٠، منتجات قليلة الجاذبية، يد عاملة غير مؤهلة كما يجب للتعامل الدولي... وهذا كله جاء في التقرير الذي أعده بنك فرنسا في شهر يوليو الماضي حول الميزان التجاري.

ولمعالجة كل ذلك لا بد لنا من الغوص في سلسلة ورش متعددة، وهذا ما يذكرني بالافتراحت التي سبق ان قدمناها لمناسبة تنظيم النسخة الثالثة من منتدى فرنسا - الدول العربية في شهر ديسمبر ٢٠١٨، ومنها اقتراح انشاء مجلس إستراتيجي اقتصادي فرنسي-عربي يضم مختلف المؤسسات الفرنسية والعربية العاملة في مجال التبادلات الثنائية، وهو ما من شأنه ان يجمع المبادرات الخاصة والمشاريع والروزنامات. لم نكن نزعم البتة حلّ جميع المشاكل انما كنا نتقدم بمساهمة. لم تجد أذانا صاغية.

والى كل ذلك، من المؤكد أنه بات علينا ان نكون أقلّ سداجة.

فانسان رينا

المقبل لمعرض اكسبو دبي ٢٠٢٠ الدولي في الأول من أكتوبر ٢٠٢١ وتنظيم يوم فرنسا في الثاني من أكتوبر. وأشار الطرفان الى البعد التاريخي الذي تكتسبه هذا العام احتفالات اليوم الوطني الإماراتي في الثاني من ديسمبر المقبل كونه يتزامن مع الذكرى الخمسين لانشاء الدولة. والى ذلك أعلن الزعيان عن إنشاء مجلس فرنسي- اماراتي للأعمال بهدف تعزيز التبادلات الاقتصادية بين البلدين.

وفي زيارة الشيخ محمد بن زايد الى لندن، استوقفتني الجانب الاقتصادي على ضوء الإعلان عن تعزيز كبير للاتفاقيات والشراكة التجارية والاستثمارات بين البلدين. والمعروف أن الإمارات هي شريك تجاري أساسي لبريطانيا إذ بلغت



المبادلات بينهما ١٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٠، بينما بلغت المبادلات مع فرنسا ٨, ٤ مليارات في ٢٠١٩ و٩, ٣ مليارات في ٢٠٢٠. وفي لندن جرى الإعلان عن تعزيز الشراكة مرفقا باستثمارات إماراتية بقيمة ٢٨, ١ مليار دولار في مجالات علوم الحياة الى جانب استثمارات في التكنولوجيا والبنى التحتية والطاقة تصل الى ١٠ مليارات جنيه استرليني في السنوات الخمس المقبلة، وهذا ما سيعزز المبادلات والاستثمارات في السنوات الخمس المقبلة ب ١٤ مليار دولار اضافية.

ولا يسعني إلا أن أجمع كل ذلك مع معطيات أخرى بدأت تظهر قبل أسابيع وأشهر لتدفعني الى التساؤل حول الدور الصيني المتعاظم في المنطقة وحول عزم الصين على التواجد فيها بشكل إستراتيجي متسارع. وآخر مثال على ذلك حملته إنعقاد معرض الصين - الدول العربية بنسخته الخامسة في أواخر شهر أغسطس في اطار مؤتمر حول ترويج الاستثمارات على طرق الحرير الجديدة، وكان هذا الحدث مناسبة لتوقيع ١٣ مشروع تعاون. وخلال السنوات الأخيرة مضت الصين والدول العربية في تعزيز التنسيق الاستراتيجي بينها، وهو ما أشاد به الرئيس الصيني نفسه. وفي العام ٢٠٢٠ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربي ٨, ٢٣٩ مليار دولار وبلغت

Nos
partenaires
2021

Stratégiques

VEOLIA

transdev
the mobility company

Gold

anteagroup

لقاء مع السيد رامي عدوان، سفير لبنان في فرنسا



سعادة السيد رامي عدوان، سفير لبنان في فرنسا - الى اليمين -
وسعادة السيد بطرس عساكر، ممثل جامعة الدول العربية في باريس

لبنان الذي كان يعرف في السابق بسويسرا الشرق يمر اليوم بأخطر مرحلة في تاريخه، فأزماته تتراكم وتتفاقم لتصل الى حد تهديد وجود هذا البلد الذي بات اليوم في حاجة الى كل شيء : الدواء، الفيول، البنزين، الكهرباء والعديد من المستلزمات الأولية في وقت تتصاعد حال السخط الاجتماعي لتفتح المجال أمام كل السيناريوهات .

وتأكيداً منها على استمرارية علاقات الصداقة العميقة التي تربطها بلبنان، كرّست فرنسا جميع وسائل الدبلوماسية لحشد المجتمع الدولي لمساعدة هذا البلد وقامت بمبادرات عديدة لانقاذه من أزماته هذه .

في مقابلة خاصة مع النشرة استعرض السيد رامي

عدوان، سفير لبنان في فرنسا، التزام باريس إلى جانب اللبنانيين، وعرض أولويات لبنان لاستعادة استقراره ونموه وتطوره، والفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الفرنسية ومجالات التعاون الواسعة المفتوحة أمامها، وتطرق، بالطبع، إلى سائر المبادرات الهادفة إلى إنقاذ لبنان .

الالتزام الفرنسي

أستهلّ السفير اللبناني اللقاء بالتأكيد على العلاقة التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا مشيراً الى انها كانت أولاً علاقة تجارية قبل ان تتحول الى وحدة في الروحية والمصير. وقال ان جميع المبادرات التي تقوم بها فرنسا لمساعدة لبنان ليست فقط شهادات تضامن وأخوة مع لبنان، بل تشهد أيضاً على ريادة عالمية لفرنسا تجاهه. وأضاف: فرنسا بلد مهم بالنسبة لنا، ليس فقط بسبب العلاقات التاريخية المتينة بيننا، بل أيضاً لأن فرنسا هي دولة كبرى تحشد قواها وتستطيع ان تحشد معها الدول الأخرى الى جانب لبنان. ان لبنان يمرّ اليوم بأزمات متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية تغذي بعضها البعض وتستدعي معالجتها في الوقت نفسه من أجل التخفيف من حدتها، من أجل أن يستعيد البلد مسارا للاستقرار والتطور والنمو، وفرنسا تتشبط الى جانب لبنان لمساعدته على سلوك هذا المسار.

واستعاد سفير لبنان سائر المبادرات التي قامت بها فرنسا وخصّ منها مؤتمر باريس ١ في ٢٠٠١ وباريس ٢ في ٢٠٠٢ وباريس ٣ في ٢٠٠٧ التي كانت مناسبات لوضع خطط مساعدات هامة للبنان. وأشار الى انه خلال مؤتمر (سيدر) الذي انعقد في ٢٠١٨ بمبادرة من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قدّمت الدول المانحة وعودا بدعم كبير مقابل تبني لبنان لخطة اصلاحات شاملة. لكن هذه الاصلاحات لم تر

النور وبالتالي لم يتحقق الدعم الدولي بدوره، لكننا متفائلون بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد نجيب ميقاتي التي وضعت أجندة الاصلاحات والخروج من الازمة والتنمية الاقتصادية في صلب اولوياتها. وتابع السفير عدوان حديثه عن الدور الفرنسي وقال بان فرنسا استمرت في العمل على دعم اللبنانيين من خلال مساعدات انسانية ومساعدات طارئة على غرار صندوق دعم المدارس الذي أعلن عنه وزير الخارجية السيد جان إيف لودريان خلال زيارته لبيروت في شهر يوليو ٢٠٢٠. ثم قال: كانت فرنسا تعي حجم تزايد حاجات لبنان وكانت في حال تعبئة لمساعدته. وأضاف: بعد الانفجار في مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس ٢٠٢٠، ضاعفت فرنسا جهودها لدعم الشعب اللبناني، وقامت بتنظيم مؤتمر دولي في أغسطس ٢٠٢٠، تبعه مؤتمر ثان في ديسمبر من العام نفسه، فمؤتمر ثالث في أغسطس ٢٠٢١، وفي كل هذه المؤتمرات لم يكن وارداً أن نتطرق إلى الاستثمارات البعيدة المدى أو القروض لانجاز مشاريع كبرى، كنا كلبنانيين مرغمين على إدارة حياتنا اليومية بهذه المساعدات الانسانية والهبات. فمع انفجار مرفأ بيروت انتصر الواقع على التطلعات.

ورغم ذلك، نحن لم ننس المشاريع الكبرى التي تعتبر أركان لبنان الغد ولا ننسى أولوياتنا لبناء دولة تعمل كما لم ننس خريطة الطريق التي وضعها الرئيس الفرنسي والتي تلاقي

اللبناني أولاً الى ان لبنان تخلف في السنوات الأخيرة عن موعد تكيف نموذجة الاقتصادي وانخراطه في المنظومة الدولية، لكن الفرصة ما زالت سانحة لتعويض هذا التخلف. ودعا الى ضرورة اجراء قطيعة مع فكرة الاعتماد الكلي على الواردات مؤكداً على أهمية الانتاج المحلي في خلق الثروة وفرص العمل والتصدير وبناء علاقات تجارية مع الخارج. وقال انه على الرغم من الأزمة التي نعيشها وتداعياتها الاجتماعية والانسانية والاقتصادية الكارثية الا أن الآفاق المستقبلية تبشر بقدرتنا على الانطلاق مجدداً بشرط عودة الثقة. وقال انه يعمل اليوم بهذه الروح من أجل استمرارية العلاقات التجارية القائمة بين الشركات اللبنانية والفرنسية وتطويرها. وأضاف : نحن نشط، لدى شركات تامين القروض وإعادة التامين والمصارف الفرنسية من اجل الحفاظ على خطوط القروض للمصدرين الفرنسيين إلى لبنان ولبعض زبائنهم اللبنانيين المصدرين الى فرنسا والعالم. وهدفنا الا ينقطع لبنان عن بقية العالم.

اجمعا حولها. فافكارها ومبادئها ما زالت موجودة والحاجة الى تحقيق الاصلاحات هي اليوم أقوى من السابق لأن هذه الاصلاحات هي مفتاح تنفيذ مشاريع كبرى في مجالات



سعادة السفير رامي عدوان، السيد رودولف سعادة، وزير الاقتصاد برونو لومير ووزيرة العمل إليزابيت بورن

وفي موازاة هذا النشاط، لا بد من دعم الشركات في لبنان، وخصوصاً شركات القطاع الصناعي التي نجحت في تنويع انشطتها وتصدير مهاراتها وممارسة خبراتها في أماكن أخرى. وهذه الشركات معروفة من نظيراتها الفرنسية وعلينا ان نوسع الشراكات بين الشركات اللبنانية والفرنسية لتشمل مشاريع كبرى سواء في لبنان أم في الخارج، وخصوصاً في مجال الدراسات وتنفيذ المشاريع. لدينا شركات واعدة تعتبر - لآلئ - في قطاعات البناء والهندسة الكهربائية والنسيج او صناعة الأغذية ويجب علينا دعمها.

الطاقة والنقل وإدارة المياه ومعالجة مياه الصرف وأعمال توسعة وتحديث المرافئ والمطارات او القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية. واستدرك قائلًا: لكن كل هذه الاصلاحات تستدعي اليوم التزاماً من المجموعة المالية الدولية. وبدون التزام هذه المجموعة والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية سيستمر لبنان في الفرق في الأزمات على غرار ما هو عليه منذ ٢٠١٨.

وفي ما يتعلق بالقطاع الصناعي، دعا إلى حشد كل الجهود لمواكبة تنمية عمل هذه الشركات الصناعية في الخارج وافساح المجال امام مشاركة هذه الشركات الواعدة مع الشركات الفرنسية وبعض المؤسسات مثل الوكالة الفرنسية للتنمية و(بروباركو) وذلك بإثبات أن هذه الشركات المتميزة قادرة على العمل في الخارج وحدها ومن المفيد التشارك معها.

ورداً على سؤال حول كون حصة الشركات الفرنسية من السوق اللبنانية لا تعكس حجم انخراط فرنسا الى جانب لبنان قال السفير رامي عدوان: إن الأرقام المعلنة لا تعكس سوى جزء من الواقع، فالعلاقات اللبنانية قوية جداً مع دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي هو أول شريك تجاري للبنان بفضل الدور الذي تلعبه الشركات الفرنسية العاملة في لبنان ودور الجالية اللبنانية في فرنسا. والعلاقات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي لا تمر كلها من الأبواب الفرنسية لكنها تمر عبر أطراف فرنسية. فبعض المنتجات اللبنانية تصل الى فرنسا عبر مرافئ روتردام وأنفرس أو أمستردام، وثمة منتجات لبنانية أخرى تصل الى الأسواق الأوروبية عبر مرفأ لوهافر الفرنسي. ويضاف الى ذلك ان جزءاً أساسياً من تجارة الجاليات اللبنانية، وخصوصاً في افريقيا هو مع الشركات الفرنسية التي تشكل عنصراً أساسياً في نجاح رجال الأعمال اللبنانيين. إن الأرقام المعلنة من بعض المؤسسات يجب ان تحفز الشركات الفرنسية وتكشف لها عن وجود فضاء يمكن استغلاله وتدفعها الى التحرك لمواجهة تراجع الحصص السوقية.

أما قطاع صناعة الأغذية، فهو يحتل الأولوية القصوى في لبنان اليوم لكونه يضمن، من جهة، اكتفاء ذاتياً أكبر في الجانب الزراعي ومن جهة أخرى يسنح تصدير منتجات صناعة الأغذية ذات النوعية والجودة والقيمة المضافة بما يوفر العملات الصعبة ويضمن انخراط لبنان في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار قمنا بتنظيم طاولة مستديرة حول الصناعة وحلقة أخرى حول صناعة الاغذية وسنقوم بتنظيم ندوة ثالثة حول الاستثمار في لبنان.

واستعرض السفير رامي عدوان حيوية استثمارات الشركات الأجنبية في لبنان مشيراً الى انه حتى في زمن الازمات هذا فان الشركات اللبنانية المتميزة تجذب الاستثمارات الأجنبية إذ تعددت الاستثمارات وعمليات الدمج والشراء في الفترة الأخيرة في لبنان وخصوصاً في قطاع الصناعة الغذائية.

أولويات لبنان

في الحديث عن أولويات لبنان في هذه المرحلة، لفت السفير

Nos partenaires 2021	Stratégiques		Gold

نداء الى الشركات الفرنسية

وتوجّه سفير لبنان في باريس الى الشركات الفرنسية بنداء لحثّها على الاستثمار في بلاده، مؤكدا ان الفرص واسعة في كل القطاعات استعرضها في شكل مفصل بدعوتنا الى زيارة افتراضية فوق لبنان، تبدأ بالمياه الإقليمية حيث يكمن احتياطي كبير من الغاز لم يتم استغلاله بعد، الى جانب الثروة السمكية، وعلى الشواطئ تنتشر المواقع السياحية والمساحات بمعابرها التاريخية التي تشكل فرصا استثمارية في قطاع السياحة. وتمتد على الساحل ايضا مشاريع البنى التحتية لمرفأ بيروت وطرابلس واعمال البناء في المناطق السكنية المؤهلة لتصبح ورش الغد للشركات الفرنسية. وفي بيروت نفسها، تتوزع أحياء الأزياء الراقية والمطاعم وأحياء الأعمال والشركات الناشئة بما يظهر تنوع وغنى هذه الشركات الذهبية ومدى قدرتها على جذب المستثمرين. ونتابع الزيارة مع سعادة السفير حتى سفوح سلسلة الجبال حيث تنتشر تشكيلة واسعة من الأشجار المثمرة والخضار التي مازال يجري تصديرها ليس فقط الى الدول العربية بل إلى أوروبا أيضا. ونصعد قليلاً حتى منتجعات التزلج المتوأمة التي شاركت المنتجعات الفرنسية في تطويرها قبل ان نكتشف الثروات التي لا حصر لها في سهول البقاع... وعلّق السفير عدوان في نهاية الزيارة بقوله : لقد اكتشفنا معنا، للثو، عشرات القطاعات ومئات الشركات وهي تشكل سندا لنا في عملية التنمية والتطوير، ولهذا أطلق نداء للشركات الفرنسية... لكنني اتساءل عما اذا كانت في حاجة الى ندائي هذا ، كونها متواجدة سلفا في لبنان.

شهادة شكر للغرفة التجارية العربية الفرنسية

وفي ختام اللقاء توجّه سفير لبنان في فرنسا بالشكر للغرفة التجارية العربية الفرنسية على ما تقوم به، على غرار التعريف بالشركات وعقد الندوات والتعاون مع مؤسسات أخرى مثل منظمة أرباب العمل وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية اللبنانية. وأكد ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية لعبت دورا كبيرا في تحقيق رغبته في تطوير التعاون اللا مركزي وأضاف: ان لبنان بلد صغير بمساحة منطقة فرنسية او اقليم فرنسي وغالبية شركائنا هي بحجم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في فرنسا، والمبادرات المختلفة التي تقوم بها الغرفة التجارية العربية الفرنسية التي تدعونا أحيانا للمشاركة في الزيارات إلى المدن والمناطق الفرنسية ولقاء المسؤولين فيها، وغرف التجارة والصناعة في المناطق والأقاليم والشركات المحلية قد ساهمت في زيادة التزام سفارتنا لصالح التعاون اللامركزي. وهذه اللقاءات سنجت لنا أيضا ببناء علاقات تفاعل وتكامل بين الفعاليات المحلية الفرنسية والفعاليات اللبنانية فأفسحت المجال أمام فرص جديدة.



سعادة السفير رامي عدوان، والسيدة تانيا سعادة

واضاف ان الشركاء الأجانب يوجهون مساعداتهم نحو هذا القطاع ويستثمرون في تحديثه وتصنيعه وشراء الماكينات الجديدة والتوجيه نحو استغلال الاراضي في زراعة عقلانية وذكية وذات قيمة مضافة.

وفي هذا الاطار لفت سعادة السفير مجددا الى دور فرنسا والبعثات الزوارية الفرنسية أو القطاع الخاص والحكومي في إيفاد خبراء في المجال الرقمي والجمارك والامن واللوجستية، للمساهمة في دراسة واقتراح المشاريع. وأشاد بمشاركة وارتباط مجموعة - سي إم أ - سي جي م - يهذه البعثات والوفود. كما ذكر بان الشركات الألمانية أبدت بدورها اهتماما باعادة بناء مرفأ بيروت عبر مشروع تطوير البنى التحتية والمنطقة المدنية المحيطة. وختم قائلاً ان لبنان ما زال يلقي اهتمام المستثمرين ليس فقط في المشاريع الصغرى بل ايضا في مشاريع كبرى تفوق أحيانا حجم المشاريع التي تناولها مؤتمر (سيدر).

ولمواكبة هذا التطور دعا السفير اللبناني إلى ضرورة إصلاح القطاع المالي والمصرفي الذي يمر في مرحلة صعبة وحماية قطاعين آخرين، يعانيان الأزمة، من الانهيار وهما قطاعا التربية والصحة. ودعا الى ضرورة بذل كل الجهود للحفاظ على النظام التربوي بأي ثمن والاحتفاظ بمستواه وكفاءته وتفادي انهيار المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وقال : الحفاظ على التربية يعني أولا تفادي إقفال المدارس وثانياً فتح مدارس أخرى. وأضاف بان الشراكة مع الشركات الفرنسية في قطاع التأهيل المهني هي أمر حيوي ونحن في حاجة الى مدارس تأهيل مهني في مجالات عديدة كتأهيل الممرضات والمساعدين الصحيين وكافة المهن الزراعية والتحوّل الزراعي وميكانيك السيارات، والصناعة الفندقية. وقال : ثمة مجال كبير للفرص في لبنان امام الشركات الفرنسية.

الغرفة التجارية العربية
الفرنسية بوابة العبور الى
الاسواق التجارية
الفرنسية والعربية

www.ccfranco-arabe.org

دول مجلس التعاون الخليجي تستأنف مسار النمو



انكماش الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٢٠ وانخفاض الطلب على النفط وتراجع اسعاره وجائحة كوفيد ١٩ خلفت تداعيات على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست فتراجع النمو العام فيها ٤,٨ بالمئة من الناتج. وبالنسبة للعام الحالي تتحدث توقعات البنك الدولي عن قفزة بنسبة ٢,٢ بالمئة ينتظر ان ترتفع الى متوسط ٣,٣ بالمئة في سنة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣.

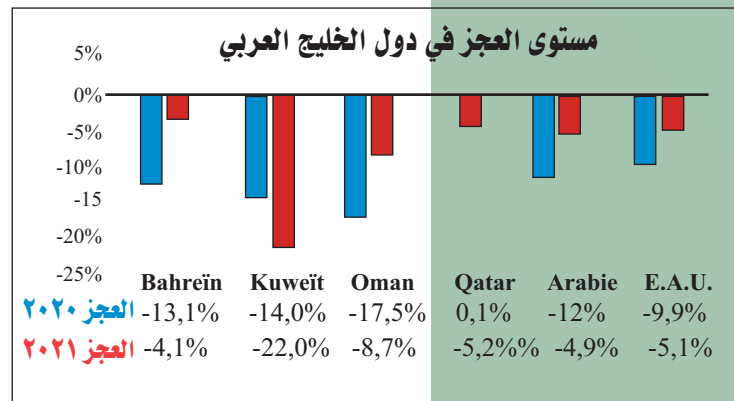
الممنوحة للشركات وتعليق تسديد بعض الرسوم والضرائب والاعفاءات لفواتير الماء والكهرباء، كلها ساهمت في زيادة الانفاق العام في جميع دول المنطقة.

في المملكة العربية السعودية، بلغت المصاريف الجديدة المعتمدة لمكافحة كورونا وتحفيز الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي ٦,٨٪ من الناتج، وفي قطر ١٤,٥٪ ووصلت في البحرين الى ٣٦,٩٪. وبعض الاجراءات مثل الحجر والاقفال والحد من السفر والتنقل كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد حيث انخفضت مبيعات التجزئة بين ٤٪ و ٨٪ في السعودية والامارات، وانخفضت ساعات العمل بنسبة ١١٪ في الدول الخليجية الست وتراجع استهلاك الكهرباء ٥٪ كما انخفض عدد السياح الأجانب ٧٣٪ متراجعا من ٤٢ مليون زائر في ٢٠١٩ الى ١١,٧ مليون زائر في ٢٠٢٠.

وعلى صعيد آخر، جاء انكماش الطلب العالمي على النفط بنسبة ٥٪ في ٢٠٢٠، منخفضا من ٩٨ مليار برميل يوميا في ٢٠١٩ الى ٩١ مليار برميل في ٢٠٢٠، ليساهم في تراجع الصادرات النفطية التي تمثل أكثر من ٧٠٪ من مجمل صادرات الكويت وقطر والسعودية وسلطنة عمان. وساهم انخفاض اسعار النفط بنسبة ٢٩٪، بمتوسط ٤١,٣ دولار للبرميل، أي السعر الأدنى منذ ٤ سنوات، في تراجع العائدات الحكومية وبالتالي تحويل فائض الحساب الجاري البالغ ٦,٨٪ من الناتج في ٢٠١٩، الى عجز بنسبة ٢,٩٪ من الناتج في

لم تكن تداعيات جائحة كوفيد ١٩ في دول الخليج كارثية بالحجم الذي عرفه العالم حيث أصابت نحو ١٧٥ مليون شخص في العالم وقتلت حوالي ٤,٥ مليوناً. فالاجراءات الصحية المعتمدة وحملات التلقيح المبكرة في المنطقة ساهمت في الحد من انتشار الوباء. وفي منتصف أبريل ٢٠٢١ تم احصاء ١,٧ مليون إصابة بالفيروس ووفاة ١٢,٦٠٠ شخص في منطقة تعدّ حوالي ٦٠ مليون نسمة.

لكن الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الست في العام ٢٠٢٠ للحد من انتشار الوباء أدت الى تدهور العجز في موازنتها وكانت لها انعكاسات اقتصادية سلبية. فانشاء شبكات حماية اجتماعية للفئات الأكثر فقرا وخصوصا من خلال دفع الرواتب كاملة لبعض فئات العاملين، والمساعدات



المصدر : البنك الدولي

الخليج الست لهيئة تعنى بإدارة الدين وتقدير المخاطر وتحديد استراتيجيات الإدارة.

والى جانب الإصلاحات البنوية تأتي الإصلاحات المعتمدة لتطوير القطاع الخاص وتحفيزه، لتساهم في دعم توقعات النمو التي أعلنها البنك الدولي. فالامارات العربية المتحدة بدأت في مطلع هذا العام السماح بتملك الاجانب للشركات بنسبة ١٠٠٪، وفي الكويت صدر قانون جديد يعزز استقلال مكتب حماية المنافسة. ومن جهتها قامت السعودية بتحسين انظمة وشروط الخصخصة والشراكة بين العام والخاص، كما قامت قطر والسعودية بالغاء نظام الكفيل للعمال الأجانب.

وينتظر ان تمضي هذه الإصلاحات قدما من اجل تحسين المالية العامة وخلق بيئة اعمال مؤاتية للأعمال وتحفيز القطاع الخاص وتزخيم الاقتصاد. لكن كل هذا يظل مشروطا بمدى صلابه التعافي الاقتصادي العالمي الذي يرتبط بدوره بالجهود التي تبذلها المجموعة الدولية للسيطرة على انتشار الجائحة ووقف انتشار متحورات جديدة يمكن ان تقود في حال عدم احتوائها الى فرض قيود جديدة تؤثر سلبا على نمو التجارة والاقتصاد في العالم .. وبالتالي على النمو الاقتصادي.

آفاق النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

البحرين : ينتظر ان تستمر البحرين في اجراءات دعم الموازنة لعام ٢٠٢١ لتجاوز الانكماش الاقتصادي لعام ٢٠٢٠. ويتوقع ان يسجل الناتج نمو بمعدل ٢,٢٪ في ٢٠٢١ ويحتفظ بهذه الوتيرة في المدى المتوسط.

الكويت : تستمر الصادرات النفطية في تحفيز ديناميكية النمو في الكويت ويتوقع ان يبلغ النمو الاقتصادي مستوى معتدلا عند ٤,٢٪ في ٢٠٢١ قبل ان يرتفع الى متوسط ٢,٢٪ في ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

سلطنة عمان : ينتظر ان يتحسن اقتصاد عمان في عام ٢٠٢١ لكن بمعدل معتدل يوزاي ٥,٢٪ في وقت تنفذ السلطنة برنامج استثمارات ضخمة في البنى التحتية. ويتوقع ان يكون النمو في المدى المتوسط عند معدل وسطي ٣,٥٪.

قطر : يتوقع ان تسجل قطر قفزة في النمو بفعل ازدياد الطلب على الغاز المسال في دول جنوب وشرق آسيا. ويتنظر ان ينمو الاقتصاد القطري بمعدل ٣٪ في ٢٠٢١ و ٤,١٪ في ٢٠٢٢ و ٤,٥٪ في ٢٠٢٣.

السعودية : تحسن الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢١ يمنح زخما للتعافي الاقتصادي في السعودية حيث يتوقع ان يسجل النمو ٤,٢٪ في ٢٠٢١ على ان يبلغ متوسط ٢٪ في السنة التالية .

الإمارات : يستعيد الاقتصاد الإماراتي وتيرة النمو في ٢٠٢١ ليسجل ١,٢٪ قبل ان تتسارع الى ٢,٥٪ في ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بفضل الانفاق الحكومي وتنظيم معرض اكسبو دبي ٢٠٢٠ في اكتوبر ٢٠٢١.

٢٠٢٠. ووسط هذه الظروف انكمش النمو في منطقة الخليج بمتوسط ٨,٤٪ في ٢٠٢٠ استنادا إلى خبراء البنك الدولي، مع تراجع بنسبة ٧,٣٪ في قطر و ٦,٣٪ في سلطنة عمان.

وبالنسبة للعام الجاري، هناك تفاؤل عام بعودة النمو، إذ ينتظر ان يسجل الاقتصاد العالمي انتعاشا بنسبة ٥,٦٪ وهو ما من شأنه ان ينعش الطلب العالمي على النفط من ٩١ مليار برميل يوميا الى ٩٦,٥ مليار برميل يوميا في ٢٠٢١. وفي هذا الوقت سلكت أسعار النفط خطا تصاعديا منذ بداية السنة الحالية فسجلت متوسط ٦٥ دولارا للبرميل مقابل ٢٠٩,٤١ في ٢٠٢٠. ويتوقع ان يستمر هذا المسار التصاعدي على ضوء الارتفاع الملحوظ للطلب العالمي. وفي ظل هذه الاوضاع تشير توقعات البنك الدولي الى نمو عام للناتج في دول الخليج بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢١، متروحا بين ١,٢٪ في الامارات العربية المتحدة و ٤,٢٪ في السعودية والكويت. وتتوقع المؤسسة الدولية ان يستمر الخط التصاعدي للنمو في دول الخليج في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بحيث ينتظر أن يسجل الناتج العام نموا بمعدل ٣,٣٪.

لكن توقعات البنك الدولي تشير أيضا الى استمرار العجز الحكومي في هذه الدول وخصوصا عجز الموازنة في الكويت وسلطنة عمان والبحرين، ولكنه سيكون بمعدلات أقل من تلك المسجلة في ٢٠٢٠. أما الحسابات الجارية في السعودية والامارات وقطر والكويت فيتوقع ان تتحسن بشكل ملحوظ وتسجل فوائض في سنتي ٢٠٢١-٢٠٢٣ بشرط ان يظل سعر النفط عند سقف أعلى من ٦٥ دولارا للبرميل.

ولا شك في ان كل هذه التوقعات المعلنة ستجد اسنادا لها في الجهود التي تبذلها دول المنطقة على خط تنوع اقتصاداتها من خلال الخطط والرؤى الاستراتيجية بهدف تقليل اعتمادها على المحروقات، وبخاصة عبر المضي في برامج الإصلاحات البنوية مثل اعتماد ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عمان في شهر أبريل الماضي وهو إجراء يتوقع ان تعتمده قطر والكويت هذا العام او في العام المقبل.. الى جانب التزام السعودية والبحرين احترام التوازن في الموازنة، وإنشاء دول

	2019	2020	2021	2022	2023
Bahreïn	2.0	-5.1	3.3	3.2	3.2
Kuweït	4.0	-5.4	2.4	3.6	2.8
Oman	-0.8	-6.3	2.5	6.5	4.2
Qatar	0.8	-3.7	3.0	4.1	4.5
Arabie Saoudite	0.3	-4.1	2.4	3.3	3.2
E.A.U.	1.7	-6.1	1.2	2.5	2.5

المصدر : البنك الدولي

الاستراتيجية الصناعية المصرية



تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الصناعية، أطلقت الحكومة المصرية في شهر أبريل الماضي البرنامج الوطني الجديد للإصلاحات البنوية. ويأتي هذا البرنامج على خطى البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي انطلق في العام ٢٠١٦. وهذا البرنامج الجديد يأتي أيضا في اطار تحقيق استراتيجية التنمية الشاملة التي تحمل اسم - رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ - وتشمل عدة جوانب وبخاصة في مجال تشجيع الصناعة ٤,٠ والاقتصاد الأخضر، والأمن المائي والغذائي وضبط النمو الديموغرافي.

ويهدف البرنامج الجديد الى زيادة معدل النمو من ٣,٧ بالمئة من الناتج المحلي في ٢٠١٠-٢٠٢٠ الى ٧ بالمئة من الناتج في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وزيادة حصة الاستثمارات في الناتج من ١٣,٧ بالمئة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ الى ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة في ٢٠٢٣-٢٠٢٤. واذا كانت عملية تنويع الاقتصاد المصري هي الهدف المنشود في هذه الخطة الا انها تركز في الوقت ذاته على تحقيق هدف هام جدا وهو زيادة حجم اسهام الصناعة في مكونات الناتج.

والمتموسطة ومتناهية الصغر، وهيئة تطوير الصناعة، والهيئة العامة للاستثمارات والمناطق الحرة والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، وقد قامت في الآونة الأخيرة بعمليات اصلاح لكل هذه المؤسسات التي كبرت أدوارها وتوسعت صلاحياتها ومجالات اختصاصها بالتزامن مع انشاء هيئات جديدة لمواكبة عملية التطوير الصناعي.

وعلى الصعيد التشريعي تم اصدار تشريعات جديدة بهدف تحسين سوق العمل وتطوير التعليم والتأهيل وتمتية راس المال البشري والاهتمام بالبيئة وتحسين ظروف بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص.

وفي موازاة ذلك اعتمدت مصر الشبكات الموحد على المستوى الوطني وعمدت الى تخفيف الاجراءات والمعاملات الادارية في ما يتعلق بإنشاء الشركات والقيام باعمالها. وشملت الاصلاحات أيضا تسهيل اجراءات منح الرخص الصناعية وتطوير عمليات التحفيز لتشجيع الاستثمارات وتسهيل حصول على شركات القطاع الخاص على التمويل اللازم. وصدر مؤخرا قانون جديد للافلاس يتضمن تقصيرا للفترة الزمنية التي تدومها اجراءات اعلان الافلاس ويلغي تجريم الافلاس، الى جانب ضمان مرونة اكثر في عملية اعادة تنظيم الشركة المفلسة.

شبكة كبيرة من المصانع

اعتمدت مصر في تطوير استراتيجية التصنيع على شبكة من المصانع كانت قائمة أصلا. اذ تعود اولى المصانع المصرية الى حملة الاصلاحات التي انطلقت في العام ١٩٧٣ وأدت الى انشاء

خلال السنوات الماضية انطلقت مصر في تحقيق برنامج طموح للتحوّل البنوي يهدف الى تزخيم مسار التصنيع الذي كانت قد بدأت في الخمسينيات من القرن الماضي وكان يعتبر يومها وسيلة هامة لزيادة مداخيل الدولة، وكحلّ مستقبلي لمشكلة تناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتراجع دورها في توفير فرص العمل. ولتسريع انجاز هذا الهدف اعتمدت الدولة على أبرز نقاط القوة التي تتميز بها وخصوصا القوة البشرية التي تعدّ سوقا من ١٠٠ مليون مستهلك، وموقع مصر الاستراتيجي بين أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، وكذلك وجود قناة السويس التي تشكّل ممرا لحوالي ١٠٪ من التجارة العالمية.

واليوم ، بات قطاع الصناعة التحويلية المصرية يحتلّ المرتبة الأولى في القارة الأفريقية على مستوى القيمة المضافة، وخلال العقود الأربعة الماضية ازدادت حصة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية المصرية ثلاثة أضعاف، فارتفع من متوسط ٧٪ في السبعينيات من القرن الماضي الى ٢٢٪ في سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٩ ، كما ارتفع عدد الوظائف التي يوفرها هذا القطاع ثلاث مرّات أيضا فزاد من ٤٪ في العام ١٩٨٠ الى ١٢٪ في ٢٠١٨. واليوم، بات قطاع الصناعة التحويلية المصرية يمثل ١٦٪ من الناتج المصري.

اصلاحات بنوية وتشريعية

والواقع ان مصر بدأت باكرا في انشاء هيئات لتنظيم الاستثمارات، ولتطوير وتحديث القطاع الصناعي ومنها تحديدا مركز تحديث الصناعة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة

الشباب، تحسين الاتصال الرقمي وتطويره من خلال زيادة الاستثمارات في البنى التحتية وزيادة سرعة الانترنت وتبادل البيانات باستبدال أسلاك النحاس باللياف البصرية ونشر تكنولوجيا الجيل الخامس. ولتعزيز هذه الأهداف تم تشريع واصدار أنظمة وقوانين جديدة لتسهيل وصول الشركات الى التكنولوجيا الرقمية وتسهيل عمليات الدفع الرقمي والتوقيع الالكتروني.

وتعتمد الحكومة المصرية حاليا سياسة أكثر استهدافا ودقة في ادارة مجتمعاتها الصناعية، ففي الوقت الذي كانت الاستراتيجية

العديد من المصانع. ومنذ تلك الفترة، استمرت الدولة المصرية في تطوير وتحديث مصانعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي الفترة الأخيرة دشنت مصر أكبر مشاريعها في اطار تطوير التصنيع في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وقامت ببناء مدن جديدة مخصصة لصناعات محددة، كما اطلقت مشاريع أخرى لتشييد البنى التحتية الأكثر تطورا في مجال المواصلات والاتصالات. والمجمعات الصناعية في مصر توفر للشركات أراضي ومساحات متخصصة تسمح لها بالاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات بشروط وتسهيلات خاصة كما توفر لها عروضاً تحفيزية متكاملة. وتجدر الإشارة الى ان الدولة



المصرية قد أنشأت على أراضيها مناطق حرة ، خاصة وحكومية، ومناطق اقتصادية متخصصة، ومناطق صناعية مؤهلة، وكلها، توفر حوافز خاصة الى جانب البنى التحتية.

تعزيز الطاقات الصناعية المحلية

منذ عشرات السنين ، منحت مصر الأفضلية لبناء مجمعات صناعية جديدة وراحت تزيد حجم استثماراتها لتحديث المصانع القديمة والهدف هو تشجيع الصناعة وتزخيم التنمية المحلية وتسريع وتيرتها وزيادة فرص العمل الى جانب تعزيز التجارة مع أفريقيا وأوروبا. فالمجمعات الصناعية تعتبر قاطرة التنمية في مصر. وفي اطار الرؤية الوطنية س استراتيجية تطوير الصناعة والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠س، تم اطلاق مشاريع لانشاء ٢٢ مجمعا صناعيا تتوزع ١٣ منها على ١٢ محافظة. وبناء لأولويات الحكومة في تشجيع التنمية المحلية اقيمت تسعة مصانع في صعيد مصر وتوزعت البقية بين محافظات الاسكندرية والبحيرة والغربية والبحر الأحمر. وجاء بناء هذه المصانع تكملة لجهود القطاع الخاص الذي كان قد بدأ منذ مطلع الالفية الثالثة ببناء وادارة مجمعات صناعية في المناطق الصناعية في منطقة القاهرة.

الصناعية السابقة تركّز على جذب الشركات بغض النظر عن أي توجيه صناعي او اختيار قطاعي محدّد باتت السياسة الحالية تسعى الى جذب الشركات العاملة في مجالات صناعية مترابطة بحيث يمكن تطوير شبكات صناعية ذات قيمة مضافة وتسهيل التنسيق بين هذه الشركات ذات الصناعات المترابطة. وتأتي هذه الجهود لتكمّل مبادرات أخرى تصب في التوجه ذاته وذلك على غرار انشاء المناطق الصناعية الخاصة والمتخصصة مثل مناطق صناعة الجلود او المفروشات وغيرها. وفي كل هذه المساعي تضع - رؤية مصر ٢٠٣٠ - نصب أعينها هدف ازدهار الشعب المصري وتطلق من كون الصناعة هي ميزة كبرى في هذه الاستراتيجية الوطنية التي تقود الى هذا الازدهار.

وتركّز استراتيجية الصناعية المصرية أيضا على صناعات المستقبل وتبني أحدث التكنولوجيات وأكثرها تطورا وقد اختارت منها خمسة ميادين : تنمية القدرات والكفاءات الرقمية لدى جيل



Etre eau claire !

ENGAGEMENT

- sur la durée des contrats, auprès des **collectivités**
- au service du **développement durable**

QUALITE

- **de service**, par une présence locale permanente auprès des abonnés et des élus
- **technique**, avec des bureaux d'études intégrés (1 000 usines construites depuis 1970)

INNOVATION

- **Eau potable** : logiciels orientés vers l'optimisation du rendement des réseaux
- **Assainissement** : traitement des boues par séchage solaire hygiénisant (**anti Covid19**)

PARTAGE

- **Co-pilotage des contrats** avec les collectivités
- **Communication permanente** avec les abonnés

GESTIONNAIRE DE SERVICES PUBLICS D'EAU POTABLE ET D'ASSAINISSEMENT



Siège social :

13, rue Henri Poincaré
28000 Chartres

☎ 02 37 88 08 00

✉ contact@aqualter.com



اقتصاد فرنسا

النشاط الاقتصادي ينتعش بوتيرة أسرع



أعلن وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير مؤخرا انه إذا لم يطرأ أي حدث سخي، ستستعيد فرنسا بشكل أسرع من المتوقع، مستوى النشاط الاقتصادي كما كان قبل الأزمة، وقد يحصل ذلك في نهاية ٢٠٢١ وليس في مطلع ٢٠٢٢. وهذا التفاؤل نفسه عبر عنه مصرف فرنسا في مذكرة نشرها في اوائل شهر سبتمبر أعلن فيها أن النشاط الاقتصادي الفرنسي استعاد عافيته مجددا، وعلى ضوء ذلك رفع المصرف المركزي توقعاته مشيرا الى نمو بمعدل ٦,٣ بالمائة في هذا العام و ٣,٧ بالمائة في ٢٠٢٢ و ٢ بالمائة في ٢٠٢٣. ويعد خبراء البنك هذا النمو المنتظر في الناتج الى قفزة كبيرة في جميع مكونات الطلب الداخلي والاسثمار والاستهلاك والانفاق الحكومي الى جانب تحسن الصادرات. ويعود الفضل في هذا الانتعاش المبكر الى سياسة الحكومة التي لم تبخل في جهود وسبل دعم جميع القطاعات الاقتصادية. ففي شهر أبريل الماضي نشرت لجنة متابعة وتقييم اجراءات الدعم المالي للشركات تقريرا أشار الى ان الدولة كرس ما مجموعه ٢٠٦ مليارات يورو، أي ٩ بالمائة من الناتج، في دعم العمل الجزئي وصناديق التضامن والقروض المصرفية وتأجيل الاستقطاعات الاجتماعية. وأثمرت هذه الجهود استعادة الاقتصاد الفرنسي لمساره الايجابي.

الاقتصادي، في موازاة استمرار اجراءات الدعم الحكومية في بعض القطاعات، في تحسن سوق العمل في ٢٠٢١ بحيث زادت فرص العمل بمتوسط ١٣,٠٠٠ وظيفة في الربع الثاني مسجلة مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. لكن سوق العمل يمكن ان تعرف بعض الجمود في مطلع ٢٠٢٢ بسبب توقف إجراءات دعم العمل الجزئي التي من شأنها ان تعيد شروط التوظيف الى طبيعتها في جميع الشركات. وفي هذا الوضع يتوقع أن يستقر معدل البطالة عند مستواه الحالي أي في حدود ٨٪.

العجز العام

من شأن صلاية الانتعاش الحالي ان تساهم في انخفاض العجز العام الى حدود ٨-٪ من الناتج في ٢٠٢١ بعدما سجل ٩,٢-٪ في ٢٠٢٠ وذلك على الرغم من استمرار الانفاق وخفض الاستقطاعات الالزامية. ويتوقع أن ينخفض الدين العام قليلا، من ١١٥٪ من الناتج في ٢٠٢٠ الى حوالي ١١٤٪ في ٢٠٢١ لكنه سيظل أعلى بـ ١٥ نقطة من مستوى ٢٠١٩ حيث كان بمعدل ٩٨٪. كما يتوقع أن يحافظ العجز العام على وتيرته التنازلية في سنتي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بفضل صلاية النمو والحد من بعض المصاريف وتراجع أعباء فوائد الدين واستمرار التمويل الاوروبي لخطة الانعاش. وينعكس ذلك تراجعا في نسبة الدين العام في ٢٠٢٢ مع الاحتفاظ بمعدل عجز أعلى من المستوى المطلوب لاستقرار الدين مع توقع عودته إلى الارتفاع قليلا في ٢٠٢٣.

هذه التوقعات تبقى مرهونة بتطور الوضع الصحي في فرنسا والعالم. كما تظل مرتبطة بالعقبات المحيطة بالعرض والتي ظهرت في مرحلة التعافي الاقتصادي، ومن شأن استمرارها كبح التعافي، وأبرزها: مصاعب التزوّد بالمواد الأولية والمكونات الالكترونية وصعوبة التوظيف في بعض القطاعات الاقتصادية مثل المطاعم، وهي أمور تنعكس سلبا على قدرة الشركات على تلبية الطلب. وكذلك يمكن لارتفاع اسعار المواد الاساسية ان يتعمّم ويتوسّع بحيث يكبح ديناميكية القدرة الشرائية والتعافي معا.

تحسن استهلاك العائلات والاستثمارات

في ما يتعلق بانفاق العائلات، بدا واضحا ان المساعدات الحكومية في ٢٠٢٠ قد ساهمت في عدم تدهور القدرة الشرائية للعائلات، وأدت عمليات الاغلاق المتتالية الى خفض استهلاك العائلات واستثماراتها وهو ما قاد الى ارتفاع كبير في الادخار بحيث يتوقع مصرف فرنسا ان يصل حجمه التراكمي الى ١٧٠ مليار يورو في اواخر ٢٠٢١. وتوقع المصرف ان يؤدي رفع القيود الصحية او تخفيفها في ظل بيئة اقتصادية مؤاتية الى زيادة استهلاك العائلات بنسبة ٤,٣٪ في هذا العام و ٦,٥٪ في العام المقبل. وبالنسبة للشركات، ساهمت اجراءات الدعم الحكومية مثل العمل الجزئي او صناديق التضامن في الحفاظ على مستوى الدخل وهوامش الربحية بحيث أدت الى ارتفاع مستوى ادخار الشركات بما يمنحها القدرة على الحفاظ على مستوى مرتفع من التمويل الذاتي قريب من مستوى ٢٠١٩.

تحسن الصادرات

بعد تراجع كبير في ٢٠٢٠، يتوقع ان تستفيد الصادرات الفرنسية من تعافي الاقتصاد العالمي فتتحسن بدورها، لكن يخشى ان تتأثر بمعاناة قطاعي الطيران والسياحة اللذين لن يستعيدا وضعهما الطبيعي الا جزئيا. كانت مساهمة التجارة الخارجية في النمو سلبية في عام ٢٠٢٠ بسبب تراجع الصادرات بشكل أكبر من تراجع الواردات، ويتوقع أن تظل سلبية بعض الشيء في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بسبب تحسن الصادرات بنسبة أقل من الواردات التي ستستفيد من ديناميكية الطلب الداخلي. ويتنظر ان تستعيد التجارة الخارجية في العام ٢٠٢٣ جزءا مما خسرت في ٢٠٢٠ بفعل استمرار تحسن الصادرات مقابل استقرار الواردات مع عودة الطلب الداخلي الى وتيرته المعتادة.

سوق العمل

لا شك ان اجراءات دعم العمل الجزئي والشركات لعبت دورا هاما في الحد من تدهور سوق العمل في ٢٠٢٠. ساهمت عودة النشاط



مقابلة مع رئيس غرفة تجارة وصناعة باريس السيد ديديه كلينك

ان غرفة تجارة وصناعة باريس تنشط في مجالات متعددة منها ما هو مباشر مثل تنظيم المعارض والمؤتمرات والتظاهرات المختلفة ومنها ما هو غير مباشر مثل مساهماتها في المنظومة البيئية. ما هي آخر نشاطاتكم في هذه الميادين؟

ان غرفة تجارة وصناعة باريس هي من الاطراف الكبرى العاملة في مجال تنظيم المؤتمرات والمعارض وتحديدًا من خلال فرعين متخصصين يحتلان مكانة عالمية رائدة. فمجموعة (فيباريس) تدير ٩ مواقع معارض ومؤتمرات تعتبر من الأكبر والأشهر في العالم، ومجموعة (كوميكسبوزيوم) تقوم بتنظيم أكثر من ١٣٠ حدثًا وتظاهرة سنويًا في أكثر من ٣٠ بلدًا. وتظل باريس رائدة عالميًا في تنظيم تظاهرات الأعمال مع أكثر من ٤٥٠ معرضًا و١٢٠٠ مؤتمر سنويًا. وهذه النشاطات تدر ٦,٥ مليار يورو من المنافع الاقتصادية على باريس ومنطقتها و٢٢ مليار يورو من صفقات الشركات العارضة. وخلال الأزمة وتوقف التظاهرات، حافظت الغرفة على نشاطها وتحديدًا من خلال لجنة إدارة المؤتمرات والمعارض التي تترأسها وتضم فعاليات من القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الإطار قمنا بإجراء دراسات وصياغة اقتراحات استطلاعات سنجت لنا بالتقدم بأحد عشر اقتراحًا ملموسًا للسلطات الرسمية تدور حول سبل التحضير لاستئناف نشاط التظاهرات والمؤتمرات في أفضل الظروف الممكنة.

هل تطرقتم في هذا الإطار الى نشاطات خاصة بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا؟

منذ بداية الأزمة الصحية، اعتمدنا على تقنية الـديجيتال لكي نكيّف نشاطاتنا من أجل ان نحافظ على التواصل مع الشركات على المستوى الدولي. وهكذا استفادت أكثر من ٤٠٠ شركة من المعلومات الخاصة بدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا قمنا بتوفيرها خلال ورشات عمل و نقاط ارشاد وبخاصة عبر الـديجيتال. وقد قامت فرقنا بتنظيم ٨٠ بعثة خاصة في باريس ودول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في إطار فريق فرنسا التصديري. كما شاركنا الى جانب الغرفة التجارية الفرنسية اللبنانية في عمليات تدريب، ومع غرفة صفاقس في الاعداد لمعرض البناء (باتيمات). وقريبًا ستاود الشركات الفرنسية مبادلاتها والتواصل معها لوجه او افتراضيا من خلال اليوم الاقتصادي فرنسا - المغرب، الذي تنظمه الغرفة الفرنسية في المغرب في الثامن من اكتوبر في مقر غرفة تجارة وصناعة باريس، والمشاركة في بعثة دبي في اواخر يناير ٢٠٢٢ لمناسبة المعرض الدولي، وذلك في إطار اتفاق الشراكة بين غرفة تجارة وصناعة باريس ودبي.

عانت منطقة باريس كثيرا من التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد ١٩ ويبدو ان مميزاتها ونقاط قوتها ومنها انفتاحها الكبير على العالم قد انقلبت ضدها. هل توافق هذا الرأي وما هي تحدياتك ورؤيتك للانعكاسات والآفاق الاستفادة من الازمة؟

بالطبع أنا ووافق هذا الرأي، فالأزمة الصحية قد أدت الى توقف السياحة العالمية وبالتالي كانت باريس في مقدمة المتضررين، حيث غاب الزوار الأجانب عن الفنادق والمطارات والمطاعم والمتاحف... كما تضرر قطاع المعارض والمؤتمرات. لكن التعافي عاد للظهور. و٢٠٢١ ستكون سنة قياسية للاستثمارات الأجنبية في باريس وضواحيها.

على ضوء المعطيات الجديدة التي خلفتها الأزمة ما هي القطاعات الواعدة في المنطقة في رأيك؟

ان منطقة باريس (ايل دو فرانس)، تتميز بكون جميع قطاعاتها الاقتصادية هي قطاعات هامة، ونظرا لكون الجائحة قد تسببت بتطور في عادات وطرق العمل فالأشهر والسنوات المقبلة ستدفع المنطقة إلى التوسع أكثر فأكثر لجهة أنظمة المعلوماتية والأمن السيبراني وغيرها استجابة لتطور نظام العمل من المنزل او العمل عن بعد. والأزمة الصحية تزامنت أيضا مع ظهور حالة ووعي لضرورة الانتقال البيئي والطاقي، وعليه فان منطقة باريس ملزمة بان تكون جزءا من الرواد العالميين على صعيد الانتقال نحو التحوّل الكهربائي وتطوير شبكة انتاج الهيدروجين وغيرها.

هل تعتقدون ان منطقة باريس قادرة على استعادة موقعها في المنافسة الدولية وبأية شروط وماذا تقترحون في هذا الإطار؟

ليس لدي أدنى شك، فغنى وتنوّع العرض الذي توفره باريس ومنطقتها على مستوى الثقافة والتراث والتجارة والمطبخ وغيرها، إضافة إلى المهارة التي ما تزال تتمتع بها، كلها مميزات ما زالت قائمة. لكن ضرورات الوضع الصحي وشروط الدخول الى فرنسا (مطارات ومحطات دولية...) ما زالت تحاط بعدم التيقن. وعلى صعيد آخر سيكون علينا التكيف بسرعة مع السلوكيات الجديدة والمطالب الجديدة للزبائن وخصوصا الزبائن الدوليين. وهكذا سيكون علينا منذ الآن التكيف والتجدد بل إعادة الابتكار من أجل مواجهة منافسة الساحات الأوروبية والدولية. وبالفعل اعتمدنا هذا الصيف تموضعا جديدا على مستوى السياحة والتجارة في منطقتنا وكيفية استعادة الزبائن وجذبهم مجددا. ودراسنا في ما يمكن القيام به من مبادرات جماعية والهدف هو: الاستجابة للأولويات الجديدة للزبائن المتصلين بالانترنت الراغبين في زيارة بعض الأماكن السياحية، وأولويتنا هي: الالتزام بحسن الضيافة والخدمة، السلامة والأمان، الابتكار والتسوّق التجريبي. وكل ذلك شرحناه في موقع

مليون يورو بتراجع ٧٪) و المحروقات بنسبة ٢٤٪ (٤٠٦ مليون يورو بزيادة ٢٣٪).

تونس : توقعات التضخم

تشير بيانات مكتب الاحصاء الوطني الى ان معدل التضخم تراجع في شهر أغسطس إلى ٦,٢٪ بمعدل سنوي بعد بلوغه خلال شهر يوليو أعلى معدل له منذ سنتين (٦,٤٪). وارتفع التضخم، من خارج المواد الغذائية والطاقة بنسبة ٥,٩٪ بعدما كان ٦,١٪ في يوليو. ويعزى انخفاض معدل التضخم الى تباطؤ وتيرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية (٩,٧٪ في أغسطس بعد ٨,٥٪ في يوليو)، والتبغ (١,٢٪ مقابل ٢,٧٪). وعرفت أسعار بعض المنتجات الغذائية ارتفاعا برقمين خلال سنة واحدة إذ ارتفعت أسعار الدواجن ٢١٪، والخضار الطازجة ٢١,٣٪، وزيت الزيتون ١٩,٢٪، والبيض ١٦٪، والأسماك الطازجة ١١,٥٪. وكذلك ارتفعت اسعار المواصلاات بنسبة ٤,٣٪ في أغسطس بعد ٣,٨٪ في يوليو. وتجدر الإشارة الى ان البنك المركزي التونسي أعاد النظر في توقعاته للتضخم فرفعها من ٥,٣٪ الى ٥,٦٪ في ٢٠٢١ و ٥,٩٪ في ٢٠٢٢ و ٥,٢٪ في ٢٠٢٣.

عائدات السياحة تتحسن

أظهرت أرقام البنك المركزي التونسي أن عائدات السياحة قد ارتفعت من ٤٧٣ مليون يورو في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٠ الى ٤٩٤ مليون يورو خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١، أي بزيادة ٥,٢٪. والمعروف ان السياحة هي قطاع مهم جدا في تونس كان يوظف قبل الأزمة الصحية حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص بشكل مباشر وحوالي ٤٠٠,٠٠٠ بشكل غير مباشر وكان يمثل حوالي ٤,٢٪ من الناتج وحوالي ١٤٪ بشكل غير مباشر.

ليبيا : أول بطاقات مصرفية بيومترية

أعلنت شركة (تداول) السعودية عن طرح اول بطاقات مصرفية بيومترية في السوق الليبية. وتؤكد (تداول) انها الشريك الحصري في ليبيا لشركة (ايديميا) الفرنسية صانعة تكنولوجيا البطاقات البيومترية (اف كود). وهكذا تصبح ليبيا من أوائل الدول التي تستخدم البطاقات المصرفية البيومترية وتعتمد هذه التكنولوجيا التي لم تنتشر بعد بشكل واسع على مستوى العالم وتتميز بضمان حماية قصوى للبيانات وسرعة كبرى في الدفع.

فلسطين : البنك الاوروبي للاعمار والتنمية يدعم التجارة في فلسطين

منح البنك الاوروبي للاعمار والتنمية بنك فلسطين، الذي يعتبر أكبر مصرف في الضفة الغربية وغزة، خط تمويل بقيمة ٥ ملايين دولار من أجل تحفيز نشاطات الاستيراد والتصدير الفلسطينية. وسيستخدم خط تمويل التجارة هذا لاصدار ضمانات لصالح المصارف لتمويل مراحل ما قبل التصدير وما بعد الاستيراد. ومنذ بدء عملياته في الضفة الغربية وغزة في عام ٢٠١٧ قام البنك الاوروبي بتمويل ١٤ مشروعا بقيمة اجمالية تبلغ ٦١ مليون دولار.

المغرب : ارتفاع النمو بنسبة ٥,٨ بالمائة في ٢٠٢١

أعدت وزارة الاقتصاد والمال المغربية النظر في معدل النمو لعام ٢٠٢١ وابتدت تتوقع ما بين ٥,٥٪ و ٥,٨٪ مقابل ٤,٨٪ متوقعة سابقا. وتأتي إعادة التقييم هذه نتيجة سرعة تعافي النشاط الاقتصادي بوتيرة أعلى من المنتظر، وذلك بفضل حسن أداء الموسم الزراعي في النصف الأول اذ يتوقع ان تزيد القيمة الزراعية المضافة ١٧,٢٪ بعد انكماشها ٨,٦٪ في ٢٠٢٠. وعلى ضوء ذلك يتوقع ان يرتفع النمو الى ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ فيما ينتظر ان تتراجع القيمة الزراعية المضافة قليلا (٤,٠٪)، وأن تتم نشاطات الصناعة ٢,٨٪ والخدمات ٣,٦٪.

ارتفاع غير مسبوق في تحويلات المهاجرين المغاربة

كشف مكتب الصرافة المغربي ان تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج قد بلغت ٥٤ مليار درهم في نهاية شهر يوليو ٢٠٢١ مقابل ٣٧,١ مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي. وهذا أعلى مبلغ يسجل في هذه الفترة من السنة إذ أن تحويلات المهاجرين المغاربة قد بلغت في ٧ أشهر فقط ٨٠٪ من مجموع تحويلات العام ٢٠٢٠. وتعتبر فرنسا أول بلد مرسل لهذه الأموال اذ تمثل التحويلات القادمة منها ٣٥,٧٪ من مجموع تحويلات ٢٠٢٠، وتليها اسبانيا (٩,٢٪) وايطاليا (٩,١٪). وجاء ارتفاع تحويلات المهاجرين المغاربة في الوقت المناسب إذ أن المغرب كان يعاني من تراجع كبير في عائدات السفر والسياحة بسبب القيود الصحية التي أدت الى انخفاض مداخيل هذا القطاع من ٢٢,٨ مليار درهم في اواخر يوليو ٢٠٢٠ الى ١٣ مليار درهم في اواخر يوليو ٢٠٢١. وساهمت تحويلات المهاجرين المغاربة، الى جانب زيادة الصادرات وانخفاض أسعار الطاقة في تحسن الدرهم المغربي وارتفاعه الى السقف الأعلى المحدد من بنك المغرب.

التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر

تشير بيانات الجمارك الفرنسية الى ان التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر بلغ في النصف الأول من ٢٠٢١ قيمة ٣,٨ مليار يورو منخفضة بنسبة ٢٪ عما كان عليه في الفترة نفسها من ٢٠٢٠. وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية ١,٩ مليار يورو منخفضة ١٧,٥٪ فيما تجاوز حجم الواردات الفرنسية من الجزائر ١,٧ مليار يورو بزيادة ٢٢,٥٪ بفعل ارتفاع استيراد المحروقات. وظلّ الميزان التجاري بين البلدين يسجل فائضا لصالح فرنسا بقيمة ١٦٣ مليون يورو، علما انه تراجع بنسبة ٨١٪ مقارنة بالنصف الأول من ٢٠٢٠. وفي التفاصيل، تراجعت مبيعات المنتجات الزراعية الفرنسية بنسبة ٥٧٪ بمعدل سنوي لتبلغ ٤١٣ مليون يورو، كما تراجعت الصادرات الفرنسية من الأدوية ٢٤٪ الى ١٧١ مليون يورو. وفي موازاة ذلك سجلت مبيعات معدات النقل ارتفاعا بنسبة ٦١٪ فبلغت ٣٦٦ مليون يورو. أما مبيعات السيارات التي تحتل المرتبة الأولى بين الصادرات الفرنسية الى الجزائر، فقد ارتفعت ١٠٥٪ لتبلغ ٣٠١ مليون يورو. وعلى صعيد الواردات فقد تصدرتها في النصف الأول من السنة مشتريات المحروقات التي مثلت ٩١٪ من واردات فرنسا من الجزائر بقيمة ١,٧ مليار يورو مرتفعة ٢٢٪ عن النصف الأول من ٢٠٢٠. وتوزعت الواردات الفرنسية بشكل اساسي على النفط الخام بنسبة ٤٣٪ (٧٤٥ مليون يورو بزيادة ٤٧٪)، والغاز بنسبة ٢٤٪ (٤١٩

